

Distr.: General  
9 September 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

المحيطات وقانون البحار: استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من منسّق حلقة العمل المكرّسة لمناقشة تنفيذ الفقرات ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ إلى ١٢٤ من القرار ٧٢/٦٤ والفقرات ١٢١ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ إلى ١٣٤ من القرار ٦٨/٦٦ بشأن استدامة مصائد الأسماك، التي تتناول آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النُظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد

بصفتي منسّق حلقة العمل المكرّسة لمناقشة تنفيذ الفقرات ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ إلى ١٢٤ من القرار ٧٢/٦٤ والفقرات ١٢١ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ إلى ١٣٤ من القرار ٦٨/٦٦ بشأن استدامة مصائد الأسماك، التي تتناول آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النُظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد، أتشرف بأن أُحيل إليكم موجزا للمناقشات التي دارت في هذه الحلقة (انظر المرفق).

\* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230916 190916 16-15765 (A)



لقد سلّمت الجمعية العامة في قرارها ١٠٩/٦٩ بأهمية عقد حلقة عمل لمدة يومين قبل إجراء استعراض آخر لما اتخذته الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من إجراءات استجابة للفقرات ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ إلى ١٢٤ من القرار ٧٢/٦٤ والفقرات ١٢١ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ إلى ١٣٤ من القرار ٦٨/٦٦. وقد عُقدت حلقة العمل في المقر في نيويورك يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ عملاً بأحكام الفقرتين ١٦٢ و ١٦٣ من القرار ١٠٩/٦٩ والفقرة ١٧٠ من القرار ٧٥/٧٠.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والموجز المحال إليكم فيها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) أوسفالدو أورتيا  
منسق حلقة العمل

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من منسق حلقة العمل المكرّسة لمناقشة تنفيذ الفقرات ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ إلى ١٢٤ من القرار ٧٢/٦٤ والفقرات ١٢١ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ إلى ١٣٤ من القرار ٦٨/٦٦ بشأن استدامة مصائد الأسماك، التي تتناول آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدّة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد

موجز بالمناقشات التي دارت في حلقة العمل\*

١ - عملاً بأحكام الفقرتين ١٦٢ و ١٦٣ من قرار الجمعية العامة ١٠٩/٦٩ والفقرة ١٧٠ من القرار ٧٥/٧٠، أُقيمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ حلقة العمل المكرّسة لمناقشة تنفيذ الفقرات ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ إلى ١٢٤ من القرار ٧٢/٦٤ والفقرات ١٢١ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ إلى ١٣٤ من القرار ٦٨/٦٦ بشأن استدامة مصائد الأسماك، التي تتناول آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدّة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد.

٢ - وحضر حلقة العمل ممثلون للدول والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية. وقد عُيّن السيد أوسفالدو أورتيا (شيلي) منسقاً لحلقة العمل.

٣ - ووفقاً لجدول الأعمال ووثيقة تنظيم الأعمال<sup>(أ)</sup>، تضمّنت حلقة العمل خمسة أجزاء مواضيعية استُهل كلٌّ منها بعروض لخبراء في المجال<sup>(ب)</sup> تلتها مناقشة عامة من قبل المشاركين. ويرد في الفقرات ٧ إلى ٤٩ موجزٌ لكل جزء من هذه الأجزاء.

٤ - وأكد المشاركون في مداورات حلقة العمل مجدداً على أهمية العمل الذي تقوم به الجمعية العامة في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدّة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وأشاروا أيضاً

\* أعد هذا الموجز لأغراض مرجعية فقط وهو لا يشكل محضراً للمناقشات.

(أ) يمكن الاطلاع عليهما في الموقع التالي: [www.un.org/depts/los/reference\\_files/Bottom\\_Fishing\\_Workshop\\_2016.pdf](http://www.un.org/depts/los/reference_files/Bottom_Fishing_Workshop_2016.pdf)

(ب) عروض المحاضرين يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: [www.un.org/depts/los/reference\\_files/Bottom\\_Fishing\\_Workshop\\_2016\\_Presentations.pdf](http://www.un.org/depts/los/reference_files/Bottom_Fishing_Workshop_2016_Presentations.pdf)

إلى أهمية الدور الذي تقوم به في هذا الشأن الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

٥ - ورحب المشاركون بحلقة العمل معتبرين إياها بمثابة منتدى مهما لتبادل المعلومات والآراء حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات، وكذلك حول المجالات التي تتطلب المزيد من العمل.

٦ - واستعرض المشاركون التقدم الكبير الذي أحرز على المستويات العالمي والإقليمي والوطني منذ اتخاذ القرار ١٠٥/٦١، ولاحظوا مع ذلك أن التنفيذ ما زال متفاوتا ويتطلب بذل مزيد من الجهود لتوطيده.

آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السميكية في أعماق البحار على المدى البعيد (الجزء الأول)

٧ - شهد الجزء الأول عروضاً قدمها كلٌّ من السيد بابلو دوران مونيوس (المعهد الإسباني لعلم البحار والمحيطات)، والسيد أود أكسل بيرغستات (معهد البحوث البحرية بالنرويج)، والسيد ماثيو جيان (تحالف حفظ أعماق البحار)، والسيد أليستير ماكفرلين (التحالف الدولي لرابطات مصائد الأسماك).

٨ - وأبرز المحاضرون الأضرار التي تلحقها أنشطة الصيد في قاع البحار بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة وباستدامة الأرصد السميكية في أعماق البحار، وأشاروا إلى التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية. وجرى التأكيد على أهمية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في أعماق البحار، وأيضا على احتمالات الإضرار بهذه النظم. ولوحظ أنه قد أصبح من المعلوم الآن أنه بالإضافة إلى معدّات شبك الجر على القاع هناك أنواع أخرى من المعدات التي قد تؤثر على قاع المحيط ويكون لها بالتالي سلبية كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ومع ذلك، أشار أحد المحاضرين إلى أنه يتعدّد إجراء تقييم شامل لنطاق التأثيرات على النظم الإيكولوجية القاعية بسبب الافتقار النسبي للبيانات. وأشار بعض المحاضرين أيضا إلى أن نطاق صيد الأسماك في قاع البحار يشهد تقلصا ولا يزال ضيقا مقارنة بمصائد الأسماك الأخرى. ولوحظ أيضا أن عدد دول العلم المشاركة في هذا النوع من الصيد محدود أيضا.

٩ - وتم توجيه الاهتمام إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز المعرفة والفهم العلميين بالبرامج البحثية، وأشار في الوقت نفسه إلى ضرورة القيام بالمزيد من الأعمال من أجل معالجة الفجوات المعرفية المتبقية، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء تقييمات للأرصدات وبحوث على

الأرصدة السمكية في أعماق البحار والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وفي هذا الصدد، لوحظ أيضا أن الأمر يتطلب اكتساب المزيد من المعارف عن حالة الكثير من الأرصدة السمكية في أعماق البحار وعن خصائصها. وجرى أيضا إبراز الحاجة إلى وجود واجهة تفاعل بين العلوم والسياسات، بوسائل منها إدراج نتائج البحوث العلمية في القرارات الإدارية التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وإلى اتباع نهج تحوُّطي عندما لا تكون المعارف مكتملة. وارتأى المشاركون ضرورة التركيز أكثر على مسألة القيام بالمزيد من الأنشطة البحثية.

١٠ - ولوحظ أنه كان هناك، خلال السنوات العشر الماضية، تقدُّمٌ كبير في وضع إطار تنظيمي لأنشطة الصيد في قاع أعالي البحار. وأبرز المحاضرون الخطوات المتخذة لتنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة والخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، وأشاروا إلى ما أُحرز من تقدُّم كبير بهذا الشأن. وجرى التَّشديد في الوقت نفسه على التَّفاوت في التنفيذ وعلى بعض المجالات المحددة التي ما زال يتعيَّن إحراز تقدم بشأنها، بما ذلك الأمور المتعلقة بتقييمات الآثار التراكمية، ورسم خرائط قاع البحار، وتحديد مستوى العتبة، وبروتوكولات المصادفة، ووضع مخططات لمساحات صيد الأسماك، وفهم طبيعة النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

١١ - وأشار إلى أنه رغم وجود ثغرات في التغطية التي توفرها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لمسألة صيد الأسماك في قاع البحار، فإنَّ هذا الصيد لا يتم في معظم المناطق التي لا توجد بشأنها منظمات وترتيبات تختص بتنظيم تلك الأنشطة. ورغم أن منطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي قد ذُكرت كمثال لإحدى مناطق الصيد في قاع البحار، مع كونها لا تندرج ضمن إطار نظر أي من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، فإنَّ بعض المشاركين قد ذكروا أنَّ دول علم السُّفن التي تصطاد في هذه المنطقة تعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة الكفيلة بمعالجة آثار أنشطة الصيد. وأشار المشاركون إلى أنَّ بعض الدول العلم لم تتخذ إجراءات فعالة بهذا الشأن.

١٢ - ولوحظ أن وضع بروتوكولات المصادفة الفعالة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة الفعالة هو أمر يتوقف أيضا على توافر البيانات. وأُعرب عن رأي مفاده أن عددا قليلا من المصادفات قد تم الإبلاغ عنه ويعود السبب في ذلك إلى الصغر النسبي في حجم الصيد في قاع البحار. وارتأى محاضر آخر أن مستويات العتبة الحالية عالية جدا بحيث لا توفر الحماية الفعالة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ومن ثم، فقد تم التأكيد على ضرورة العمل بعناية من أجل وضع عتبات مصادفة وقواعد لتغيير المكان تخص النظم الإيكولوجية البحرية الهشة

في كل منطقة من المناطق. ولوحظ كذلك أن وجود مراقبين من العلماء المستقلين على متن السفن من شأنه تحسين عملية الإبلاغ. وجرى التشديد أيضا على ضرورة تقييم آثار الصيد في قاع البحار وذلك بغض النظر عن تطبيق قواعد تغيير المكان.

١٣ - ولوحظ أن أدوات الإدارة بحسب المناطق، بما في ذلك إغلاق النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، رغم كونها قد استخدمت بالفعل، فإنّ الشرط المتعلق بإجراء تقييمات الآثار لم يُستوف إلا جزئيا.

١٤ - وشدد بعض المشاركين على أهمية التنفيذ الكامل لأحكام قرارات الجمعية العامة وأحكام القانون الدولي السارية. وفي هذا الصدد، أعرب أحد المحاضرين عن رأي مفاده أن القرارات ذات الصلة لم تنصّ على مستوى كاف من الحماية للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

١٥ - وقال أحد المشاركين إنّه يفضّل أن تقدّم المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تقارير سنوية بدلا من أن تنظر الجمعية العامة في مسألة الصيد في قاع البحار. وقال آخرون إنهم يفضلون أن تمارس الجمعية دورا رقابيا أوسع في هذا الشأن.

التقدم الذي أحرزته الدول في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السميكية في أعماق البحار على المدى البعيد، ولا سيما من خلال تنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرارين ٧٢/٦٤ و ٦٨/٦٦ (الجزء الثاني)

١٦ - شهد الجزء الثاني عروضاً قدمها كلٌّ من السيد ميندوغاس كيسيلوسكاس (من المديرية العامة للشؤون البحرية وشؤون مصائد الأسماك بالمفوضية الأوروبية)، والسيد جاي بونغ - لي (من المعهد الوطني لعلوم مصائد الأسماك، جمهورية كوريا)، والسيد أورورا غيريرو (من الأمانة الفرعية لمصائد الأسماك، شيلي)، والسيد كيري روبرتسن (من وزارة الزراعة والموارد المائية الأسترالية).

١٧ - وقامت دول كثيرة بعرض تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة التي تتناول آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السميكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، شدد بعض المشاركين على التقدم المحرز على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠١١ في وضع الأطر التشريعية والتنظيمية للصيد في قاع البحار، بما في ذلك استجابة لأحكام القرارات ذات الصلة. وشملت التدابير المذكورة اشتراط الحصول على تراخيص الصيد، وتجميد قدرات

الصيد، وفرض قيود على مساحات صيد الأسماك، وتحديد ضوابط بشأن العمق، وضوابط بشأن المعدات، وإجراء تقييمات للآثار المترتبة، والإبلاغ وقواعد تغيير المكان، وإغلاق المناطق، والتدابير الرقابية، والعقوبات، وجمع البيانات، وإعداد الخرائط وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والتغطية من المراقبين، وقواعد مراقبة جمع الغلّة، والحظر بأنواعه المفروض على الصيد في المناطق التي لا تدخل ضمن مشمولات المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

١٨ - وتم أيضا تقديم معلومات عن القوانين الوطنية الخاصة بالمناطق الخاضعة للولاية القضائية الوطنية وكيف تجسّد هذه القوانين أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتشمل الأمثلة بهذا الشأن تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، وتعريف مصطلح النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وتحديد وحظر صيد الأسماك في الجبال المغمورة، وإنشاء مناطق بحرية محمية، ووضع برامج في مجال المراقبة، وتحديد ضوابط بشأن معدات الصيد، وتنفيذ برامج لرسم خرائط قاع البحار، ووضع إطار لتقييم المخاطر الإيكولوجية.

١٩ - وفي مختلف القرارات والنهج التي أبرزها المحاضرون تجلّت مسألة صعوبة وضع الأطر القانونية الوطنية وتنفيذها. وجرت مناقشة الأسس السياساتية والعلمية لتقييد أنشطة الصيد في قاع البحار اعتبارا من عمق ٨٠٠ متر. وركزت المناقشات أيضا على القرارات المتعلقة بالنطاق الجغرافي للتدابير الوطنية التي يمكن أن تتداخل مع التدابير التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وتتسبب بالتالي في انعدام محتمل للاتساق بين تلك التدابير.

٢٠ - وقدّم المشاركون تقارير عما يبذلونه من جهود لتنفيذ التدابير التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من أجل معالجة آثار الصيد في قاع البحار.

٢١ - وقدّمت معلومات عن التدابير المؤقتة والطوعية التي وضعتها الدول إلى حين اعتماد تدابير من جانب المنظمات والترتيبات الإقليمية الجديدة لإدارة مصائد الأسماك، أو ريثما يبدأ نفاذ الصكوك التأسيسية لتلك المنظمات والترتيبات. وجرى التشديد على ضرورة أن تقوم دول العلم التي تصيد في المناطق التي تقع تحت إشراف المنظمات والترتيبات الإقليمية بوضع التقييمات وتنفيذ التدابير. ومع ذلك، لوحظ أن وضع التدابير من جانب دول العلم فيما يتعلق بالمناطق التي لا تقع تحت إشراف المنظمات والترتيبات الإقليمية هي عملية مستمرة سوف تشهد تحسنا على ضوء أفضل المعلومات العلمية المتاحة بفضل اتساع القاعدة المعرفية. وأعرب عن الأمل في أن يتمّ في القريب العاجل وضع التدابير التحوطية لمنطقة المحيط المتجمد الشمالي.

٢٢ - وتم الإحاطة علماً بضرورة تحسين التنفيذ من جانب الدول وبضرورة تبادل المعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة على الصعيد الوطني. وأشار بالخصوص إلى ضرورة تحديد مستويات العتبة الفعالة وتوفير والتغطية من المراقبين العلميين وإنفاذ اللوائح. وجرى التأكيد أيضاً على مسألة الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة والأرصدة السمكية في أعماق البحار، بما في ذلك وضع حرائط لهذه الأرصدة.

التركيز على خبرات الدول النامية واحتياجاتها في مجال معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد، ولا سيما من خلال تنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرارين ٧٢/٦٤ و ٦٨/٦٦ (الجزء الثالث)

٢٣ - شهد الجزء الثالث عروضاً قدمها كلٌّ من السيد رانكيري باثراهمياغي برباث كريشانثا جاياسينغ (من الوكالة الوطنية للبحوث الانمائية الخاصة بالموارد المائية، سري لانكا)، والسيدة ميري تي تاندستاد (من الفاو)، والسيد ماريو غيلبرتو أغيلار سانشيز (من اللجنة الوطنية لتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك، المكسيك).

٢٤ - وقد تم توجيه الانتباه إلى بعض التقدم المحرز وأيضاً إلى التحديات التي تواجهها الدول النامية في حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من آثار الصيد في قاع البحار، بما في ذلك في المناطق الواقعة داخل حدود ولاياتها القضائية الوطنية. وأبرز المحاضرون أهمية مصائد الأسماك المستدامة من أجل التغذية والأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وكذلك الخطوات المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تطوير صيد الأسماك في قاع البحار مع حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وشملت التدابير المتخذة وضع ضوابط فيما يتعلق بالمعدات، وإنشاء المناطق المحمية والمناطق المهمة إيكولوجياً وبيولوجياً، ووضع تدابير رقابية على القدرات، وتدابير فيما يتعلق بجمع البيانات، وإدارة مصائد أسماك القرش، وبرامج للتوعية، وتطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، وآليات الرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك الإبلاغ بواسطة السجلات.

٢٥ - وجرى التأكيد على ضرورة تعزيز قدرة الدول النامية، بما في ذلك قدرتها فيما يتعلق بتقييم الأرصدة، والمعرفة العلمية والتقنية، والموارد المالية، والبنية التحتية والتدريب. وأعرب عن رأي مفاده أنه يلزم أيضاً بذل مزيد من الجهود لوضع خطط الإدارة المتكاملة وتبادل البيانات على الصعيد الإقليمي. وأشار أيضاً إلى مسألة صعوبة الحصول على تأييد دوائر صيد

الأسماك في الدول النامية. وجرى التأكيد مرة أخرى على التحديات المرتبطة بالمحافظة على مستويات عمالة كافية مع تحقيق أقصى غلة مستدامة في مصائد الأسماك.

٢٦ - وسلط الضوء على القيمة الكبيرة التي يمكن أن تحققها الدول النامية من المشاركة في مصائد أعماق البحار. وفي هذا الصدد، أبرز أحد المحاضرين بعض التحديات التي يمكن أن تنشأ عندما تكتسب البلدان النامية القدرة على المشاركة في مصائد أعماق البحار. ولوحظ أن إدماج هؤلاء الوافدين الجدد سيحتاج إلى إحداث تغييرات في المخصصات المتوفرة لفرص صيد الأسماك، استناداً إلى مبدأ المساواة. وفي الوقت نفسه، لا بد أيضاً من النظر في الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار وحماية النظم الإيكولوجية الهشة في أعماق البحار. أما التحديات الأخرى التي تواجهها الدول النامية فيما يتعلق بأنشطة الصيد في قاع البحار والتي تم تحديدها فهي تشمل وضع برامج بحث مشتركة، وحماية المناطق المهمة بالنسبة إلى الترابط البيولوجي، وضمان تنفيذ اللوائح.

٢٧ - وقدمت معلومات عن البرامج الجارية في مجال بناء القدرات وتنمية القدرات، بما في ذلك برنامج الفاو لمصائد أعماق البحار، والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك على الصعيد العالمي وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية، ونهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك - مشروع نانسن. وفي هذا السياق، أحيط علماً بالتحديات التي تواجهها مختلف المناطق والدول ذات القدرات المختلفة، وأيضاً بالفرص والفوائد الممكنة للتبادل الإقليمي وتقاسم المعلومات.

التقدم الذي أحرزته المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد، ولا سيما من خلال تنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرارين ٧٢/٦٤ و ٦٨/٦٦ (الجزء الرابع)

٢٨ - شهد الجزء الرابع عروضاً قدمها كلٌّ من السيد ميغيل برنال (من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط)، والسيد ريكاردو فيديريزون (من منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي)، والسيد ستيفان أسموندسون (من لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)، والسيد داي يون مون (من هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ)، والسيد بان فان زيل (من منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي)، والسيد يوهان فيشر (من المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ).

٢٩ - وتناول المحاضرون بالوصف مختلف الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ أحكام قرارَي الجمعية العامة الرامية إلى معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النُظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السميكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وشملت هذه الإجراءات وضع مخططات لمساحات صيد الأسماك، وبروتوكولات لمصائد الأسماك الاستكشافية وعمليات تقييم الآثار، وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وإغلاقها، وإعداد بروتوكولات المصادفة، وعمليات تقييم الأرصد السميكية، والتغطية الإلزامية من المراقبين، والاستعراض الدوري للتدابير المعتمدة. وسُلِّطَ الضوء أيضاً على تنفيذ التدابير المؤقتة والتدابير الطوعية في سياق المنظمات والترتيبات الإقليمية المنشأة حديثاً والمعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشار إلى وضع استراتيجية إقليمية تجعل إحدى المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي تشمل تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وتم أيضاً إبراز الممارسة المتعلقة بعمليات استعراض الامتثال السنوي التي تقوم بها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

٣٠ - وتم التأكيد على تنوع النهج بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك النهج المتعلقة بواجهة التفاعل بين العلوم والسياسات. وذُكر أن الدول الأعضاء في إحدى المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تستخدم نهجاً متنوعة أيضاً فيما يتعلق ببروتوكولات المصادفة.

٣١ - والقواسم المشتركة بين القضايا التي تواجهها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في تنفيذ القرارين، والتي حددها المشاركون، تشمل ندرة المعلومات العلمية، وصعوبة جمع البيانات وتبادلها، وصعوبة التوصل إلى إيجاد واجهة تفاعل ناجعة بين العلوم والسياسات. وقد تم إبراز عملية إعداد نظام داخلي لجمع البيانات عن المصيد السمكي وعن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، من قبل المراقبين على متن السفينة، كوسيلة للتصدي للتحديات في جمع البيانات. وأشار أيضاً إلى أن إجراء عمليات تقييم للأرصد قد يكون صعباً، نظراً إلى المعرفة المحدودة بالأنواع التي تعيش في البحار العميقة، لا سيما الصيد العرضي في مصائد الأسماك المختلطة. وأكد بعض المشاركين على الحاجة إلى التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وبين العلماء في جميع المناطق. وتم التشديد على الحوار الجاري بين العلماء والمديرين، وكذلك على ضرورة تعزيز هذا الحوار.

٣٢ - ولوحظ أن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث فيما يتعلق بفعالية إغلاق مصائد الأسماك في تحسين قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

٣٣ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى استخدام أفضل المعلومات العلمية المتاحة. وأشار إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لا تأخذ بالمشورة العلمية دائماً. ورداً على سؤال بشأن إمكانية استخدام الدول إجراءات الاعتراض للانسحاب من تدابير الحفظ والإدارة الرامية إلى تنظيم الصيد في قاع البحار، ذكر أحد المحاضرين أنه لا يوجد أي اعتراض على التدابير الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي وأن المعلومات عن استخدام إجراءات الاعتراض في تلك المنظمة قد أتاحت للعموم.

٣٤ - وتم إبراز أهمية إدماج المعلومات العلمية ضمن تدابير الإدارة لمنع تعرّض النظم الإيكولوجية الهشة لآثار ضارة كبيرة.

٣٥ - وأشاد المشاركون بالتقدم الجيد المحرز في تنفيذ قرارَي الجمعية العامة المعنيين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأشار أحد المشاركين إلى أنه ينبغي أن تُبلّغ هذه الإنجازات إلى اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وشدد مشارك آخر على ضرورة الشروع ضمن إطار اللجنة في إجراء مناقشة بشأن حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

٣٦ - وشُدّد على أهمية تبادل المعلومات والخبرات فيما بين مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك والدول الأعضاء فيها. وتم إبراز آليات التعاون القائمة والتأكيد على تعزيز هذا التعاون، بما في ذلك التعاون غير الرسمي على مستوى الأمانة من خلال شبكة أمانات هيئات المصايد الإقليمية ومن خلال المشاركة في مشروع الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك على الصعيد العالمي وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، إضافةً إلى التعاون الثنائي الرسمي فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أو مع هيئات أخرى عن طريق مذكرات التفاهم. وأشار إلى أن الأطراف المتعاقدة تؤدي كذلك دوراً في تحسين التعاون. وتشمل وسائل التفاعل الأخرى التعاون الثنائي في تقييم الأرصد وبناء القدرات وتبادل المعلومات من خلال قاعدة بيانات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة. وأشار إلى دور منظمة الأغذية والزراعة في تنسيق بعض تلك الجهود.

٣٧ - وشدّد عدد من المشاركين على الحاجة إلى التركيز على أن تنفّذ القرارين جميع الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأعرب بعض المشاركين عن رأي يفيد بأن التنفيذ الكامل للقرارين سيكون كافياً لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستدامة الموارد السمكية على المدى البعيد.

٣٨ - وطرح بعض المشاركين أسئلة بشأن كيفية زيادة تعزيز إطار تنفيذ قرارَي الجمعية العامة في بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بسبل منها استعراض المستويات الدنيا، وتطبيق النهج التحوطي، وإنفاذ التدابير المعتمدة. وتم أيضاً إبراز التحديات في مجال تحقيق التكامل في إدارة الأنواع المتعددة. وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على الحاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات في الحالات التي تختلف فيها قدرات الدول المشاركة ضمن مجال مصائد الأسماك.

٣٩ - وذكر أحد المشاركين أهمية تشجيع العمل على المستوى العالمي، ولكنه شدد على أن الظروف تختلف منطقة إلى أخرى. ورأى عدد من المشاركين أن الاجتماعات التقنية، مثل حلقة العمل، هي اجتماعات مفيدة. وفي الوقت نفسه، اعتبر أحد المشاركين أن المسألة هي مسألة فنية ومن الأنسب أن تستعرضها منظمة الأغذية والزراعة.

٤٠ - ولوحظ أن بعض أعمال الصيد في قاع البحار حصلت خارج مساحات الصيد التي تم تحديدها. وفي هذا الصدد، أشارت أمانة إحدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى أنها قد كلفت برصد حركة سفن الصيد من أجل معالجة هذه المسألة.

٤١ - وأشار إلى أن الأنشطة البشرية من غير مصائد الأسماك تؤثر أيضاً في النظم الإيكولوجية البحرية، وإلى ضرورة اتخاذ إجراءات للتصدي لهذه الآثار، لا سيما عن طريق إجراء تقييم للآثار التراكمية. وجرى التأكيد على أهمية التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وبرامج وخطط العمل المتعلقة البحار الإقليمية. وفي هذا الصدد، اقترح أن تُنفذ في مناطق أخرى أنشطة مماثلة للتعاون الجاري بين لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي.

الفرص والتحديات المتعلقة بمواصلة التصدي لآثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد (الجزء الخامس)

٤٢ - شهد الجزء الخامس عروضاً قدمها كلٌّ من السيد دانكان كوري (من مجموعة بيو البيئية)، والسيد ألاستير ماكفارلان (من التحالف الدولي لرابطات مصائد الأسماك)، والسيدة إلين كينتشيغتن (من وزارة مصائد الأسماك والمحيطات في كندا)، والسيدة ميريت تاندستاد (من منظمة الأغذية والزراعة).

٤٣ - وأبرز المحاضرون والمشاركون الآخرون التقدم المحرز في تنفيذ القرارين المعنيين الصادرين عن الجمعية العامة (انظر أيضاً الفقرات ١٠ و ١٧ و ١٨ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٣).

٤٤ - ولكن أعرب عن رأي مفاده أن تنفيذ القرارين يمكن تحسينه بصورة كبيرة، لا سيما في بعض المجالات التي شهدت مستوى أدنى من التقدم. وشُدِّدَ على ضرورة تعزيز فعالية التدابير القائمة بالاعتماد على أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وتحسين تلك المعلومات، واتباع نهج تحوُّطٍ حيثما تكون هذه المعلومات غير متاحة. واستُرعِيَ الانتباه أيضاً إلى ضرورة تطبيق نهج يقوم على النظم الإيكولوجية، وإجراء تقييم للآثار التراكمية، وتنفيذ إدارة للأنواع المتعددة تعالج أيضاً الصيد العرضي، واكتساب فهم أوسع للعناصر التي تشكّل النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وتم أيضاً إبراز توصيات بعينها من أجل تحسين عملية التنفيذ، بما في ذلك تحسين التقييم، وإغلاق النظم الإيكولوجية البحرية الهشة أمام صيد الأسماك ما لم يتم إجراء تقييم للأثر البيئي، وتقييم النظم الإيكولوجية لترسبات المنحدرات، واستخدام المعايير الكاملة الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار من أجل تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وتمكين النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من التعافي، وعدم إجازة أنشطة الصيد قبل وضع التدابير وتكليف المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بمهام في مجال حماية التنوع البيولوجي، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية بالبحار الإقليمية. وذكر أن الأمر يحتاج إلى فهم إضافي للدور الإيكولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة وخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها هذه النظم الإيكولوجية وهذه الأنواع، وأيضاً للجدول الزمني اللازم لإنعاش تلك النظم الإيكولوجية. وأشار إلى أن المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال ولجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة قد نظراً أيضاً في التقدم المحرز في تنفيذ قرارَي الجمعية العامة المتعلقين بالصيد في قاع البحار، واعتمدا توصيات بهذا الشأن.

٤٥ - وأعرب عن رأي آخر مفاده أن الآثار الضارة التي يُلحقها الصيد في قاع البحار بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة محدودة أكثر مما كان يعتقد في السابق، وأنه يمكن اتخاذ تدابير لتنظيم هذا النوع من الصيد مع الحفاظ على مستوى مقبول من الآثار الناجمة عنه. وفي هذا السياق، قيل إن هناك حاجة إلى مزيد من العمل التقني لتحسين التدابير المطبقة حالياً، وذلك بعد أن شهد الفهم العلمي تحسّناً. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أنه يمكن استعراض الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار لمراعاة الخبرات المتعلقة بالأبعاد المكانية للآثار وتحسين مفهوم الآثار الضارة الكبيرة. وحذر مشارك آخر من إعادة النظر في الخطوط التوجيهية. وأشار بعض المشاركين إلى احتمال وجود نقص في الإبلاغ عن الآثار الضارة الناجمة عن الصيد في قاع البحار بسبب الافتقار إلى الفهم العلمي للنظم الإيكولوجية والأنواع التي تعيش في أعماق البحار وللترايط القائم بينها. وأشار أيضاً إلى أنه يجب النظر في الوقت الذي يستغرقه تعافي الأرصد والنظم الإيكولوجية.

٤٦ - وجرى التأكيد على الصعوبات التي تكتنف تقييم الآثار الضارة الكبيرة التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في ضوء عدم كفاية المعرفة العلمية المتعلقة بهذه النظم الإيكولوجية وبالأأنواع التي تعيش فيها، وعلى الحاجة إلى مزيد من البحث. ولوحظ أن البحث، على سبيل المثال، قد ساعد بالفعل على فهم الدور القيم الذي تؤديه حقول الإسفنج في تعزيز التنوع البيولوجي في موائل الكائنات القاعية. أما القيود التي يعاني منها التحليل التنبؤي والمدة الزمنية التي يستغرقها تثبيت البحث العلمي فقد تم إبرازها باعتبارها من التحديات التي يجب التصدي لها.

٤٧ - وفيما يتعلق بتعزيز دور المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد، لوحظ أنه بالرغم من أن الاختلافات الإقليمية تتطلب اعتماد نهج مصممة خصيصاً لها فإن مختلف محافل منظمة الأغذية والزراعة ومشاريعها تشكّل منصّات لتبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وغيرها من أصحاب المصلحة. وقُدّمت معلومات أيضاً عن المبادرات الجارية في منظمة الأغذية والزراعة من أجل مواصلة الأعمال التقنية المتعلقة بتنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار وقراري الجمعية العامة، بما يشمل المبادرات التعاونية.

٤٨ - واسترعى كثير من المشاركين الانتباه إلى الدور الهام الذي تؤديه الجمعية العامة في التقدم المحرز حتى الآن، ورأوا أن هناك حاجة دائمة إلى أن تستعرض الجمعية بشكل منتظم عملية التنفيذ، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة مواصلة الإبلاغ وتحسينه. ورأى مشاركون آخرون أن العمل الإضافي ينبغي أن يكتسب طابعاً تقنياً وأن يركّز على الصعيد الإقليمي. ويذهب هذا الرأي إلى أن الجمعية قد نجحت في سدّ الثغرة التنظيمية التي سعت إلى معالجتها، وهي الآن تستطيع أن تترك للكيانات الأخرى مهمة صقل الإطار التنظيمي الذي وضعته.

٤٩ - وأشار العديد من المشاركين إلى ما تكتسبه حلقة العمل والمنتديات المماثلة من فائدة في تبادل الآراء والمعلومات بين أصحاب المصلحة. وقيل أيضاً إنّه من المفيد إجراء تبادل من هذا القبيل مع مديري المصائد الوطنية.

#### الجزء المكرّس لوضع الموجز

٥٠ - خلال الجزء المكرّس لوضع الموجز، قدم مدير حلقة العمل موجزاً شفويّاً تضمّن العناصر الرئيسية التي دارت حولها المناقشة، وذكر أنه سيعدّ على هذا الأساس الموجز المكتوب هذا لتعميمه باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

٥١ - وأعرب المشاركون عن امتنانهم لمنسّق الحلقة وللمحاضرين على الجودة العالية التي اتّسمت بها عروضهم. وأعرب أيضاً عن التقدير للأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. يمكن للشؤون القانونية، على خدمات السكرتارية والمساعدة الرفيعة المستوى التي وفرتها في مرحلة التخطيط لحلقة العمل وخلال تنظيمها.